

طالبوا بتعديل القوانين وكشفوا عن مساومات

القضاة يقررون التصعيد لاسترجاع الاستقلالية



أعلنت النقابة الوطنية للقضاة، اليوم السبت 21 سبتمبر 2019، عن اتخاذها نهج التصعيد لاسترجاع الاستقلالية بشقيها المعنوي والمادي، كما طالبت النقابة بالتعديل الفوري للقوانين، وإعلان الحركة السنوية دون تأخير.

في بيان "ساخن" توجّح الدورة الأولى للمجلس الوطني للنقابة، حرصت الأخيرة التي يرأسها "يسعد ميروك"، على "إبراز الامتعاض الشديد لكافة قضاة الجمهورية من الوضع المزري الذي يعيشه القضاء في الجزائر".

وركزت النقابة في بيان حصل عليه "ليبرتي عربي"، على "استمرار تجاهل مساعي التكريس الفعلي لاستقلالية القضاء، انسجامًا مع الدستور الذي ينص على مبدأ الفصل بين السلطات"، منتقدة: "التماطل غير المبرر في الإفراج عن الحركة السنوية للقضاة ومساومتهم بها، فضلًا عن تناول عدة جهات على سمعة القضاء والقضاء".

وأبرزت النقابة أنّ "الإطار القانوني المنظم لعمل السلطة القضائية، لطالما كان ولا يزال يحول دون إرساء دولة القانون التي تعدّ مطلبًا شعبيًا ونخبويًا ملجأً"، مشيرة إلى أنّه "خلافاً لما يتم التسويق له لدى الرأي العام الوطني، فالنصوص الحالية تكرس هيمنة السلطة التنفيذية على القضاء، وهو ما يتجلى في القانون الأساسي للقضاء، والقانون المتعلق بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء وعمله وصلاحياته".

وشدّدت نقابة القضاء على أنّ تحقيق استقلالية القضاء تستوجب "التعديل الفوري للإطار القانوني المتعلق بالسلطة القضائية"، مسجّلة أنّ النقابة شرعت فعلاً في إعداد مشاريع القوانين التي تنظم عمل القضاء، "معتمدةً في هذه التعديلات على إرساء القطيعة مع النصوص التي تتيح اغتصاب صلاحياتها لصالح السلطة التنفيذية".

وأهابت النقابة لـ "التكفل الفوري بالوضع الاجتماعية والمادية للقضاة، ووضعهم في ظروف مناسبة تكفل كرامتهم، وبما يتلاءم والمهام الحساسة المنوطة بهم، والالتزامات المفروضة عليهم، والتضحيات الجسام التي يقدمونها".

وانتهى بيان نقابة القضاة إلى إعلان قرار أعضائها بالإجماع، "اتخاذ نهج التصعيد بالطرق المتفق عليها كوسيلة وحيدة لتحقيق موجبات الاستقلالية بشقيها القانوني والمادي"، وطالبت بـ"وجوب الإعلان عن الحركة السنوية للقضاة دون تأخير".

وأبلغت النقابة كل الجهات بـ"نتيحتها في التصدي بكافة الوسائل القانونية ضد أي مساس بالسلطة القضائية ومنتسبيها، مهما كان نوعه أو مصدره".

رسائل مشفرة

حرصت نقابة القضاة في بيان سابق على بعث 3 رسائل مشفرة، حيث شددت على رفضها الأوامر، كما أكدت على انتفاء أي ضمانات لها من خارج دائرة السلطة القضائية، وطالبت بإجراءات تكريس استقلاليتها التامة.

ومن موقع قوة كـ"ممثل رسمي لمنتسبي السلطة القضائية"، أبرزت النقابة "لا نتحرك بالإيعاز"، و"نرفض التعامل معنا كجهاز يتعامل بالأوامر تارة وبالاستدعاء تارة أخرى".

وتابعت: "نتمسك بحقنا الدستوري المطالب به شعبياً.. إننا سلطة مستقلة تباشر مهامها وفق مبدأي الشرعية والمساواة، وبمنهج قوامه التجرد وغايته الإنصاف".

ولطأنت النقابة: "القضاة يقفون على مسافة واحدة من جميع أطراف المجتمع، ويدعون الجميع إلى وضع الثقة الواجبة فيهم دون وصاية أو ضغط".

وشددت النقابة على أن: "الضمانة والحماية الوحيدة للعدالة والقضاة لا تأتي من أي جهة خارجة عن دائرة السلطة القضائية، بل تتجسد بجملة من الإجراءات تكريس الاستقلالية التامة للقضاة، انطلاقاً من مراجعة القوانين وإعادة النظر في الهياكل التي تنظم عمل القاضي ومساره المهني".

تغيير الهياكل والقوانين

أبرز بيان القضاة أنه "لا يمكن الكلام عن عدالة مستقلة تتمتع بالحماية، في ظل القوانين والهياكل الحالية التي تنظم المسار المهني للقاضي، والتي ثبت عدم جدواها"، وأكدت نقابة القضاة: "النداء بحرية الجزائر الجديدة، يستوجب لزاماً المناداة بحرية واستقلالية القضاء، وتخليصه من كل المعوقات المادية والبشرية".

وتوعدت النقابة أنها "ستعمل على تقديم السند المادي والمعنوي للقضاة، والوقوف في وجه كل من يحاول المساس باعتبارهم واستقلاليتهم، سواء تصریحاً أو تلميحاً، أو بأي تصرف مادي آخر، ويكون ذلك بالتأسس طرفاً مدنياً ضد هؤلاء".

وانتهت نقابة القضاة إلى تجديد عزمها على "المساهمة الفعّالة في إخراج البلاد من أزمتها والسير بها إلى برّ الأمان، بمعية الشعب صاحب السيادة، في إطار مؤسساته الدستورية التي تعبّر عن إرادته الحرة".

يُشار إلى أنه غداة انتخابه في 27 أفريل الماضي، تعهّد يسعد مبروك بالعمل على تجسيد رهان استقلالية القضاء.

كامل الشيرازي